

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- وقيل لا رضح لها ولا سهم قال في الرعاية الكبرى وهو بعيد .
- تنبيه ظاهر كلام المصنف أنه يسهم لها ولو كان غاصبها من أصحاب الرضخ وهو صحيح قدمه في الرعايةتين والحاويين .
- وقيل بل يرضخ لها وأطلقهما في المغني والشرح .
- وقيل لا يسهم لها ولا يرضخ كما تقدم .
- وقال في الفروع في باب العارية وسهم فرس مغصوب كصيد جرح مغصوب .
- وقال في باب الغصب إذا صاد بالجرح هل يرد صيده أو أجرته أو هما ثلاثة أوجه وأطلقهن .
- فائدة ليس للأجير لحفظ الغنيمة ركوب دابة من الغنيمة إلا بشرط .
- قوله وإذا قال الإمام من أخذ شيئاً فهو له أو فضل بعض الغانمين على بعض لم يجر في إحدى الروايتين .
- وإذا قال الإمام من أخذ شيئاً فهو له ففي جوازه روايتان وأطلقهما في المغني والشرح والفروع .
- إحداهما لا يجوز مطلقاً وهو المذهب وصححه في التصحيح وبن منجا في شرحه وجزم به في الوجيز .
- والثانية يجوز مطلقاً وقيل يجوز لمصلحة وإلا فلا صححه في الرعايةتين والحاويين وحكياه رواية .
- قلت وهو الصواب ونقل أبو طالب وغيره إن بقي ما لا يباع ولا يشتري فهو لمن أخذه .
- فائدة لو ترك صاحب القسم شيئاً من الغنيمة عجزاً عن حمله فقال الإمام من أخذ شيئاً فهو له فهو لمن أخذه نص عليه أحمد